عميد كلية الإدارة والاقتصاد "لصوت الجامعة"

إعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية

حوار : فهد آل شافي – علي السويدي – محمد الخياط

في لقاء مع الدكتور يوسف عبيدان عميد كلية الإدارة والاقتصاد لصوت الجامعة شدد على إعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية لمواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي من ناحية ، وتلبية احتياجات المجتمع المحلي من ناحية أخرى، وإليكم نص الحوار.

*** ! هي مساهمة الكلية في الألفية الثالثة خاصة فيما يتعلق بخططها وتطوير مناهجها؟**

** كلية الإدارة والاقتصاد وهي تستشرف القرن الحادي والعشرين تواجهها عدة تحديات، ومن عدة جوانب وذلك على النحو الآتي :

١ ـ سوف تزداد خلال القرن الحادي والعشرين ثورة التكنولوجيا والمعلومات اتساعاً وعمقاً، وهذا من شأنه أن يلقي على الجامعات بوصفها رائدة في مجال المعلومات والمعارف توصيلاً لها وتطويراً وتطبيقياً مهمة المواكبة المستمرة لهذه الثورة وإستيعاب محتوياتها ومضامينها واستيطانها وتطويرها وتطويعها لتتناسب مع احتياجات مجتمعاتنا ولتوظف لصالح طموحاتها ومراميها.

٢ ـ لقد ظلت جامعاتنا طيلة القرن العشرين مستهلكة للتكنولوجيا ومتلقية للمعارف الجاهزة، ولهذا فلا أقل من أن نتحول في القرن الحادي والعشرين إلى مساهمين في تطوير وتطويع المعارف وإلى منتجين للتكنولوجيا بكل أنواعها لا سيما الإدارية منها من خلال البحوث التطبيقية الرائدة.

٣ ـ لقد ظلت الفجوة الحضارية والتكنولوجية بين دولنا النامية وبين الغرب تزداد اتساعاً طيلة القرن العشرين، وكذلك الفجوة بين ما يصلنا من معارف ومعلومات وبين مدى مستوى مجتمعاتنا وقدرتها على الاستفادة من تلك المعارف وتوظيفها للارتقاء بهذه المجتمعات، وهو ما يشار إليه بالتبعية، وأدى كذلك إلى تكريس تخلف الجنوب، وهو ما يشار إليه بالثنائي الشرير «التبعية والتخلف» وهو تحد سيبقى قائماً إلى أن نتمكن من الخروج من وضعنا الحالي.

كل ما ذكرت يضع على كلية الإدارة والاقتصاد بوصفها الكلية الأكثر ارتباطاً بالمجتمع المحلي، وأكثر تفاعلاً، وتأثيراً بالمعطيات الإقليمية والدولية التي أشرت إليها، وبوصفها أداة تغيير مباشرة، كل هذا يحتم أن تعيد النظر في جميع خططها الدراسية وفي برامجها واستراتيجيتها الهادفة للتعاطي مع المجتمع الخارجي، والموجهة للتعاون والتواصل والتنسيق مع الجامعات والكليات النظيرة في الدول المتقدمة لتجيء خططنا وبرامجنا مواكبة لمستجدات ومعطيات القرن الحادي والعشرين دون أن تفقد صلتها بالمجتمع المحلي وبأصالته وتراثه.

ويمكن أن نلخص كل ما سبق في الآتي :

١ ـ إعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية والبحثية لتعكس المواكبة مع التطور المعرفي والتكنولوجي من ناحية، وتلبي احتياجات المجتمع المحلي من ناحية أخرى.

الدكتور يوسف عبيدان

٢ ـ تمتين وتطوير الروابط مع المجتمع المحلي وتوظيف المعارف والمعلومات لأغراض تطويره والارتقاء به عن طريق تطوير أساليب وطرق التعليم والبحث العلمي واستخدام أحدث التكنولوجيا واحدث الأساليب التعليمية والبحثية لهذا الغرض.

٣ ـ إعادة النظر في توعية الطالب وفي المؤهلات والمعايير اللازمة لقبوله، وفي أسس إعداده وتأهيله وتعزيز إستخدام اللغات لأغراض التدريس.

٤ ـ العمل على استكمال برامج التوطين ليس في الوظائف فحسب، بل في البرامج الدراسية وفي التوجيهات والقيم السائدة.

*** تجربة المجلس البلدي.... كيف تقيمونها ؟**

** لا شك أن انتخابات المجلس البلدي تعتبر تجربة من تجارب الحكم في الدول المعاصرة وتعد نقطة تحول في النظام السياسي نحو تطويره تطوير ديمقراطياً صحيحاً يتفق مع إمكانات الدولة وحاجاتها الحقيقية، وما وصل إليه الشعب من رقي حضاري وتكوين سياسي، وهذه التجربة تعطي البرهان الساطع على سلوك الحكم في قطر مسلك التدرج في بناء الحياة السياسية وتكريس المشاركة الشعبية، فالانتخابات التي أقبل عليها المواطنون هي حدث هام في تاريخ البلاد يعكس الوعي السياسي وتجاوب القيادة في انتهاج فلسفة الحكم المحلي أو البلدي الذي يقود في النهاية إلى تجربة أكبر، وتتعمق أكثر فأكثر وصولاً بها إلى التطبيق السليم للديمقراطية . وفي اعتقادنا أن تجربة المجلس البلدي الممثلة في الانتخابات هي في حد ذاتها من المكاسب الكبيرة التي تمثل جزءاً من آمال المواطنين لبناء غدهم المشرق. ولهذا، ورغم مما قيل عن طبيعة هذا المجلس واختصاصاته، فإن ذلك لا يقلل بأي حال من الأحوال من دوره في معالجة شئون المواطنين وحل مشاكلهم ومن المؤمل أن تأخذ هذه التجربة أبعادها من خلال المناقشات والتوصيات فالتجربة لا زالت تخطو الخطوات الأولى في ميدان التطبيق.

**** هل لديكم أي جديد حول المناهج أو المقررات لهذا العام ؟**

** في الواقع نحن في انتظار اعتماد الخطة الدراسية المطوره للكلية هذا العام من قبل مجلس الجامعة وذلك بعد أن استكملت دراستها من قبل المجالس العلمية، وهذه الخطة أخذت في اعتبارها المستجدات على صعيد الإدارة والاقتصاد والمحاسبة حيث اقتضى الحال إضافة مقررات وحذف أخرى ودمج مقررات طبقاً للإتجاه العام المأخوذ به في أغلب الجامعات، كما سيكون للغة الإنجليزية نصيباً كبيراً في مقررات الخطة وهي التي ستساعد على رفع كفاءة الخريج في حقل تخصصه طبقاً لمتطلبات سوق العمل.

* تردد أنكم بصدد رفع نسبة القبول بكليتكم، فهل هذا صحيح ؟

تحديد نسبة القبول بالكلية هو من اختصاص مجلس الجامعة الذي يناط به تحديد النسبة وذلك في ضوء اعتبارات عدة تستهدف كلها رفع معدل الأداء الأكاديمي وبما يتوافق مع إمكانات الجامعة وطبقاً لخطة الدولة في هذا الصدد.